

د. عمورية جمال

ملخص

نحاول في هذا المقال إبراز الشروط الضرورية أو الإجراءات المرافقة التي ينبغي أن تعتمد عليها الدول التي أمضت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي ومن بينها الجزائر، من أجل إنجاح هذه المبادرات والاستفادة من المزايا التي توفرها هاته العقود وتلاقي الانعكاسات السلبية المترتبة عنها أو على الأقل التخفيف منها، خاصة ما يتعلق بالضرر الذي يلحق بالاقتصاد الوطني (نقص موارد الدولة، تصفية العديد من المؤسسات غير المؤهلة نتيجة المنافسة الأوروبية....)، وكذا الانعكاسات الاجتماعية التي قد تمس فئات عريضة من المجتمع (البطالة، تدهور القدرة الشرائية....)، ومن بين هذه الإجراءات :

- ✓ تأهيل المؤسسات،
- ✓ توسيع نطاق الحكم الراشد،
- ✓ ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية المقررة في إطار برنامج MEDA،
- ✓ ضرورة جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

Résumé :

La réussite de l'accord de partenariat entre l'Algérie et l'Union Européenne ne se limite pas seulement à la libéralisation du volume des échanges et l'entrée des produits algériens aux marchés européens mais, il faut que l'Algérie adopte une série de politiques mesures d'accompagnement aidant à la création d'un environnement d'investissement favorable et encourageant, conduisant à la correction des déséquilibres macro-économiques et ce, à travers la réhabilitation du tissu industriel, la mise à niveau des entreprises, la restructuration financière, la nécessité d'avoir plus d'aides financières, dans le cadre du programme MEDA, ainsi que l'attractivité des investissements directs étrangers et enfin, l'intensification de la culture de la bonne gouvernance.

الخلاصة:

إن نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا يقتصر على تعزيز حجم المبادلات ودخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، بل ينبغي على الجزائر اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الوطني، ويمكننا تلخيص أهم هذه الإجراءات (من الداخل أو من الخارج) فيما يلي :

1- إعادة التأهيل الصناعي:

يعرف برنامج إعادة التأهيل على أنه مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم بها السلطات العمومية لفائدة المؤسسات قصد تحسين مردوديتها وأدائها في ظل المنافسة العالمية المتنامية، ويمكن أن يؤدي برنامج إعادة التأهيل إلى إحداث أثرين إيجابيين يتمثلان في تحسين الإنتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلي، غير أن فعالية هذا البرنامج مرهونة بتبني المؤسسات لمجموعة من التدابير والمعايير المتعلقة بتحديث أساليب التنظيم، الإنتاج، الاستثمار، التسيير والتسويق وذلك من خلال القيام بإصلاحات على المستوى الداخلي للمؤسسة المتمثل في عملية تأهيل ثلاثة محاور أساسية : (1)

1-1 - الاستثمارات غير المادية : ويتعلق الأمر بجميع الاستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية، المعارف العلمية، الدراسات والبحوث التطبيقية، البحث عن اقتحام أسواق جديدة، ابتكار منتجات جديدة، تحسين الجودة، إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة، اعتماد أساليب جديدة في عمليات التنظيم، التسيير والإنتاج... الخ.

2-1 - الاستثمارات المادية: على غرار الاستثمارات المعنوية التي تؤثر بطريقة غير مباشرة في تحسين أداء ورفع تنافسية المؤسسة، فإن الاستثمارات المادية المتمثلة في وسائل الإنتاج تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف وذلك من خلال : (2)

- تحديث التجهيزات والمعدات ومواكبتها مع التطورات التقنية والتكنولوجية الجديدة.

- اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى رفع المردودية أكثر (التخفيض في التكاليف، تحسين الإنتاجية).
- الرفع من نسبة استعمال التجهيزات المتوفرة، والتنازل عن الإستثمار أو الأصول غير المستعملة أو التي تشتغل بطاقات ضعيفة.

3-1 إعادة الهيكلة المالية : (La restructuration financière) :

إعادة التأهيل وإعادة النظر في التوازنات المالية للمؤسسة وتحديد إمكانياتها المالية وذلك من خلال :

- دعم الإمكانات الذاتية (رفع رأسمال المؤسسة، إما بفتح رأس المال للاكتتاب أو عن طريق إصدارات جديدة).
- التحكم في حجم ونوعية الديون.
- تمويل الاستثمارات برؤوس أموال دائمة.
- ترشيد استعمال القروض البنكية.
- تقليص اليد العاملة مقارنة بحجم نشاط المؤسسة (رقم الأعمال، القيمة المضافة، النتيجة الصافية)، وذلك باعتماد إحالة العمال على التقاعد، التقاعد المسبق، أو التسريح الإرادي... الخ.

بالإضافة إلى المحاور الأساسية لعملية التأهيل التي ذكرناها، تتطلب هذه الأخيرة أيضا تأهيل المحيط أي المتعاملين وذلك من خلال :

- إعادة هيكلة المناطق الصناعية وتنظيمها وإنشاء مناطق جديدة. توفير وسائل النقل والاتصالات والمواصلات وتحسين مستوى البنى الأساسية في هذا القطاع (كالموانئ، المطارات،... الخ) وتوسيع الشبكات قصد تحسين الخدمات.(3)

تكثيف المحيط القانوني بمراجعة الأطر القانونية المحددة لإنشاء المؤسسات والاستثمار وتشجيع القطاع الخاص.

- تشجيع ودعم التعليم والتكوين المهنيين، وهذا من أجل تكوين أفضل للكفاءات، وتقادي التوجيه التقائي أو العشوائي للتخصصات غير المرغوب فيها أو غير المطلوبة في سوق العمل.

- دعم القطاع المالي والمصرفي وذلك بمراجعة النظام الجبائي والمالي وتنمية سوق الصرف والبورصة.

يجب الإشارة أن عملية إعادة التأهيل الصناعي مرهونة بقدرة المؤسسات وإمكانياتها على تجنيد موارد التمويل الداخلية والمتعلقة بالنظام المالي

الوقت الراهن، ولا يتأتى هذا التنوع إلا في إطار وجود سوق مالي فعال والمؤسسات الصناعية بتوفيره للتمويل اللازم إلى جانب السوق النقدي.

الوصول إلى أهداف ترمي أساسا إلى :

- تحسين نوعية المنتوجات من خلال المواصفات وتكييفها إنطلاقا من إعادة تأهيل عمليات الإنتاج، تجهيزات الإنتاج، متطلبات السوق المحلية والأجنبية.

- هيكلة التمويل، الاستغلال والاستثمار عن طريق جلب المصادر الخارجية المتمثلة في فتح رأسمالها وإنشاء شركات مختلطة جديدة.

- فعالية التنظيم باعتماد الأساليب التقنية الجديدة.

إعادة تأهيل المؤسسات عن طريق الاهتمام بالموارد البشرية بإعادة التكوين والرسكلة، والعمل بالمعايير الدولية للاداء في تقييم المؤسسات وإعادة تأهيلها بشكل يمكنها من تحسين قدرتها والتحكم في تكاليفها(4)، ويمكن أن يكون هذا مساهمة الدولة كان تأخذ على عاتقها تكوين العمال، أو تقوم بعملية تمويل الاستثمارات بمنحها لقروض بمعدلات فائدة ميسرة، وهذا لا يمكن القيام به إلا في إطار تخصيص عام للاقتصاد الوطني (قطاع بقطاع)، لكي يسمح هذا الشخص بالتمييز بين القطاعات التي يمكنها مواجهة المنافسة والقطاعات غير الفاعلة على ذلك، فضلا عن المؤسسات التي ينبغي تحويلها إلى أنشطة أخرى(5)، وهذا ما اكده كل من Westphal و Pack et من خلال التجارب الأسبوعية في هذا الإطار، حيث قامت بتحديد قدرات الإنتاج الوطني ليس على مستوى السوق الداخلي فحسب وإنما على مستوى الأسواق الإقليمية أيضا، وذلك بتحديد الفعاليات المهنية كما ونوعا للمنافسة من حيث إسهامها في تلبية الطلب الكلي أي قدرتها على توفير العرض المناسب، وكذا مختلف القطاعات ضعيفة الإنتاجية، ثم على مستوى كل قطاع تم اختيار قائمة السلع المنتجة للقيم المضافة، واحتساب التكاليف الفعلية للإنتاج، واختيار مدى قدرة القطاعات على النمو في الأمدين البعيد والقريب(6).

2/ توسيع نطاق الحكم الرشيد (La bonne gouvernance)

إن الظفر بالمكاسب التي توفرها الشراكة بشكل عام ومنطقة التبادل الحر التي تمس أساسا الجانب الاقتصادي، لا تقتصر على الإصلاحات الاقتصادية في

ظل حكم لا يتمتع بالرشادة والعدالة، ولا تمتلك مؤسسات قوية تؤدي وظائفه بصورة جيدة، وتتمثل هذه المؤسسات كما حددها " داني رودريك و سوبر أمانيات" فيما يلي: (7)

المؤسسات المنظمة للسوق : أي تلك المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية للسوق، و وفورات الحجم، نقص المعلومات، ...الخ، وتشمل عادة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل والخدمات المالية.

✓ المؤسسات المحققة للاستقرار : وهي تلك التي توفر البيئة الاقتصادية المستقرة من خلال وضعها لسياسات اقتصادية نقدية ومالية ملائمة، وتتمثل هذه المؤسسات في وزارة المالية، البنوك المركزية المسؤولة على الإدارة الاقتصادية والمالية والهادفة إلى تقليل التقلبات والهزات الاقتصادية الكلية وتفاذي الأزمات المالية.

✓ المؤسسات الماتحة للشرعية : وهي تلك المؤسسات التي تمنح الشرعية والمصدقية للسوق، وتعزز الكفاءة التشغيلية للسوق، بوضع نظام يحمي حقوق الملكية للمستثمرين وعائدتهم، وكذا القواعد التنظيمية التي تحد من الغش ومن السلوكات المنافية للمنافسة.

وبالتالي يمكننا القول أنه من الأسباب الرئيسية لأوجه الاختلاف في مستويات الرفاهية والنمو الاقتصادي بين الدول راجع أساسا إلى الحكم الراشد المشجع على الاستثمار المادي والبشري والتحول التكنولوجي، والتمتع بالاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية.

وعليه فإن نجاح اتفاق الشراكة مرهون إلى حد كبير بتوسيع نطاق الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة، ولا يكون هذا إلا بوجود مؤسسات مسقلة ومتكاملة محققة لاستقرار السوق، مهمتها الأساسية ضبط الاقتصاد وإدارة مختلف أشكال السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية)، فضلا عن وجود مؤسسات مانحة للشرعية (كمؤسسات التشريع، العدالة، القضاء...)، تسعى إلى توفير عنصر الشفافية في أداء العمل الحكومي وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية المعتمدة وإقرار ما يسمى "بمبدأ المسؤولية والمساءلة Responsabilité et Responsabilisation" (8).

3/ ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية:

إن المساعدات الأوروبية لمنطقة جنوب وشرق المتوسط تعتبر دعما ضروريا لمراقبة الإصلاحات والانفتاح الاقتصادي، غير أنه ومن خلال تحليلنا للمساعدات المالية الأوروبية الممنوحة للجزائر فهي غير كافية مقارنة مع

المساعدات الخارجية، حيث استقادت الجزائر من 164 مليون أورو خلال الفترة 1999-2000 أي بنسبة 05 % فقط من المبلغ المخصص لبرنامج (MEDA) 1999-2000.

• برنامج التصحيح الذي باشرته الجزائر خلال (1995-1998)، والذي من التجارة الخارجية، وخصوصة المؤسسات العمومية، السكن والشبكة الاقتصادية.

• تطوير القطاع الخاص وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم

عدالة إعادة الهيكلة الصناعية وتحديث القطاع المالي والمصرفي

وإصلاح الخدمات البريدية.

• دعم البنى التحتية أو الهياكل القاعدية وحماية البيئة.

هذا فضلا عن المساعدات المقررة في إطار البرنامج التأشير الوطني

(2002-2004) والذي رصد له مبلغ 150 مليون أورو

الموجهة لتونس 248.65 مليون أورو، وأقل بكثير أيضا من المغرب 426

المليون أورو) موزعة كمايلي: (10)

الجدول رقم (01) : يوضح البرنامج التأشير للفترة (2004-2002).

المبلغ

التأشير

سنوات التعهد (الالتزام)

2004 2003 2002

مرافقة اتفاق الشراكة

(Accompagnement)

مصرفية وزارة المالية

تسيير النفايات

إعاش المناطق المتكوبة أو المتضررة

من الإرهاب.

برنامج TEMPUS

إصلاح التربية

إصلاح العدالة

برامج التنمية المحلية والاجتماعية

المجموع

50 45 55

15 17 15

10 10 10

05 05 05

14 16 14

04 04 04

17 15 15

50 50 50

150 150 150

<http://www.europa.eu.int/comm/external-relations/algeria/csp/02-06-fr>. (consulté le 15/06/2004).

انطلاقاً من التحليل السابق ينبغي التأكيد على أن نجاح هذا الاتفاق سيكون مرهوناً بالحصول على المزيد من الدعم المالي والفني الممنوح من طرف الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ومدى التفاعل مع متطلبات المرحلة المقبلة ومدى نجاح الجهود الجزائرية لإعادة تأهيل صناعاتها ومؤسساتها بعد استفادتها من المساعدات الأوروبية ودخول الرأسمال الأجنبي والاستمرار في الانفتاح أكثر على العالم الخارجي، ورفع قدراتها التصديرية.

4/ ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة عامل هام لنجاح هذه الاتفاقيات، غير أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك، والمتمثل في الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتوفير البنى التحتية (الهياكل القاعدية) حيث أن وضعية هذه الأخيرة تؤثر تأثيراً واضحاً على الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، كونها هي المحدد لقدرة المؤسسة على المنافسة، باعتبار أن الكهرباء وشبكات النقل (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية) وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز كلها من عناصر الإنتاج وتدخل ضمن تكاليف الإنتاج. (11)

وفي هذا الصدد يمكننا ضرب مثال حول علاقة النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي لشرق آسيا بمستويات الاستثمار في البنى الأساسية، فبالد النامي المتوسط يستثمر حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً في البنى الأساسية أو الهياكل القاعدية، وفي المقابل نجد دول شرق آسيا ذات الأداء المرتفع تستثمر ما بين 6% إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل المثال بلغ معدل الاستثمار في البنى الأساسية 8% في كوريا، 10% في تايلاند (12)، وهذا من خلال الدور القيادي الذي لعبته الدولة في خلق الميزات

المغارلة الحركية عن طريق وضع سياسات صناعية، مالية، نقدية وتجارية مميزة (مختلفة) (Discriminées et sélectives) (13) أدت إلى تنويع الصادرات (14).

وعلى هذا الأساس ومن أجل تحقيق هذا المسمى (جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تساعد على إعطاء الانطلاقة الحقيقية للاقتصاد الوطني) ينبغي توفير بنك معطيات يتعلق بحصر الفرص الاستثمارية المتواجدة في البلد، وكذا توضيح مختلف الأنظمة والقوانين والتشريعات المالية والجباية، والمحاسبية (كأنظمة الخضوع، المعدلات الجبائية، الامتيازات، الإعفاءات... الخ)، ووضعها تحت تصرف المستثمرين الوطنيين والأجانب (أي وضع دليل المستثمر). (15)

خاتمة:

يقضي الدخول في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تكثيف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق، وذلك بإعادة النظر في الهياكل والتشريعات والقوانين ومقاربتها مع الدول المحتمل التعامل معها في إطار الاستثمارات المباشرة أو الشركات المشتركة (Co-entreprise) أو عقود التأجير الدولي أو عقود التسيير، وعلى هذا الأساس عكفت الجزائر على إصدار جملة من التشريعات والقيام بالعديد من التعديلات، مست جوائز عدة من بينها إصدار أطر قانونية تتعلق بتشجيع الاستثمار، وذلك بمنح امتيازات وتسهيلات وضمانات من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء، لاسيما وأن مجمل قوانين الاستثمار لا تفرق في المعاملة بين المستثمر الوطني والأجنبي، وهذا إن على مستوى الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها الجزائر مع بعض الدول (فرنسا، إيطاليا، رومانيا، إسبانيا...) أو على مستوى الاتفاقيات المتعددة الأطراف (بين الدول العربية أو الدول المغاربية والمتعلقة بتشجيع استثمار الأموال العربية، أو تشجيع المبادلات والاستثمارات المغاربية) أو على مستوى اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي التي تعتبر من الاتفاقيات الشاملة لجميع الجوانب الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية.

غير أنه يجب التنويه أن نجاح اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يتوقف إلى حد كبير على زيادة الدعم المالي والتقني المخصص من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج (MEDA) للجزائر، وهذا قصد تكثيف وإعادة تأهيل مؤسساتنا واقتصادنا، وتحمل تكاليف الانتقال، هذا بالإضافة

إلى ضرورة جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وكذا توسيع نطاق الحكم الراشد وإضفاء طابع الشفافية في تسيير شؤون الدولة وتبسيط الإجراءات الإدارية.

الهوامش:

- (1) Abd El hak Lamiri, les plans de redressements, concepts et méthodes et conduites par les entreprises
- Algériennes, Revue des sciences commerciales et de gestion, Ecole Algériennes, Revue de commerce d'Alger, N°03, AVR 2004, P(106-110).
- (2) Abd El hak Lamiri, La mise a niveau : enjeux et pratique des entreprises Algériennes, Revue des sciences commerciales et de gestion, Ecole supérieure de commerce d'Alger, N°2, Juillet 2003, P(43-45).
- (3) Voir : Ahmed Zekane, le rôle des infrastructures dans la croissance de l'économie Algérienne, essai d'analyse économétrique, revue des sciences commerciales et de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N°3, Avril 2004, P(78).
- (4) Mohamed Sadeg, Performance des entreprises Algériennes et intégration à l'économie mondiale, Revue des sciences commerciales et de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N°3, AVR 2004, P(69).
- (5) Suisse Algérie, Revue de la chambre de commerce et d'industrie suisse-Algérie, N°9, AVR 2002, Op.cit, P(21).
- (6) Abd Elkader Sid Ahmed, un projet pour l'Algérie, éléments pour un réel partenariat euro méditerranéen, publisud, Paris, 1995, P(61).
- (7) داني رودريك وسوبر أمانيات ، أسبقية المؤسسات : ماذا تعني وماذا لا تعني ، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40 ، العدد 02، جوان 2003 ، ص(32).
- (8) قدي عبد المجيد، الجزائر ومساير برشلونة، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي كآلية لتفعيل الشراكة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004 ، ص(07).
- (9) تم وضع برنامج (MEDA) كما سبق الإشارة إلى ذلك تعويضا للبروتوكولات المالية (و تم تحديد هذا البرنامج بالقانون رقم 96/1488 للمجلس الأوروبي، بتاريخ 23/07/1996، المنشور في الجريدة الرسمية للمجموعة الأوروبية رقم 189 الموافق لـ 30/07/1996 حيث تأخذ بعين الاعتبار المخصصات المالية في إطار هذا البرنامج ما يسمى بـ طاقة الامتصاص (d capacité absorption) ويحدد المبلغ وفق برنامج تأشيري وطني (PIN) لمدة ثلاث سنوات يحدد مجموعة من المشاريع وفق مخططات تمويل، يأخذ بعين الاعتبار هذا البرنامج أربع مؤشرات: الناتج المحلي الإجمالي للفرد، حجم السكان، طاقة الامتصاص، ونسبة الإنجاز أو التقدم.

(10) انظر المخصصات التي استغلت منها كل من تونس والمغرب من خلال البرنامج التأشيري الوطني (2004-2000) في إطار برنامج (MEDA II).

(11) Jean Louis Reiffers, la méditerranée aux Portes de l'an 2000, éconómica, Paris, 1997, P(143).

(12) المراد بـ التقاسم ، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ملين 2003-2004، ص(263).

(13) Voir : Benbitour Ahmed, Privatisation et développement , Revue des sciences commerciales et de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N°2, juillet 2003; P(15).

(14) Abd El Kader Sid Ahmed, un projet pour l'Algérie, Op.Cit, P (47).

(15) Price Water house coopers en partenariat avec le ministère de la participation et de la promotion des investissements, Investir en Algérie, 2002. <http://www.embalgeria.n1/Investir%20en20%Alger.pdf>. (consulté en FEV2004).

المراجع المستعملة:

- 1- Abd El kader Sid Ahmed, un projet pour l'Algérie, éléments pour un réel partenariat euro méditerranéen, publisud, Paris, 1995.
- 2- Benbitour Ahmed, Privatisation et développement , Revue des sciences commerciales et de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N°2, juillet 2003.
- 3- Jean Louis Reiffers, la méditerranée aux Portes de l'an 2000, éconómica, Paris, 1997.
- 4- Lamiri Abd El hak, les plans de redressements, concepts et méthodes et conduites par les entreprises Algériennes, Revue des sciences commerciales et de gestion, Ecole supérieure de commerce d'Alger, N°03, AVR 2004.

Algériennes, Revue des sciences commerciales et de gestion,
université de commerce d'Alger, N°2, Juillet 2003.

house coopers en partenariat avec le ministère de la
de la promotion des investissements, Investir en Algérie,

algeria.n1/Investir%20en20%Alger.pdf. (consulté en

Mohamed, Performance des entreprises Algériennes et
économie mondiale, Revue des sciences commerciales et de
supérieure de commerce d'Alger, N°3, AVR 2004.

med, le rôle des infrastructures dans la croissance de
Algérienne, essai d'analyse économétrique, revue des sciences
de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N°3,

9- داني رودريك وسوبر أمانيات، أسبقية المؤسسات : ماذا تعني وماذا
مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40 ، العدد 02، جوان 2003.

10- قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الجزائر ومسار
الدولي حول التكامل الاقتصادي كآلية لتفعيل الشراكة، جامعة فرحات
سطيف، 8-9 ماي 2004 .

11- زايري بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري
التبادل الحر ما بين الجزائر والإتحاد